ليبيا: الدبيبة والمنفي يرحبان بإطلاق سراح أسرى لحفتر

رحبت السلطة التنفيذية والبعثة الأممية في ليبيا بإطلاق السلطات، سراح أسرى "الكتيبة 107"، التابعة لميليشيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ضمن جهود تحقيق مصالحة وطنية.

وصباح ، أفاد مراسل الأناضول، بأن السلطات الليبية أفرجت عن 120 أسيرا من الكتيبة 107 التابعة لميليشيا حفتر، خلال مراسم جرى تنظيمها بمدينة الزاوية، غرب العاصمة طرابلس.

وفي تغريدة عبر تويتر، قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، إن "مستقبل ليبيا وتقدمها مرتبط بقدرتها على معالجة جراحها من خلال المصالحة الوطنية وتحقيق العدالة".

وأضاف أن "إطلاق سراح الأسرى في مدينة الزاوية صباح () يمثل تقدما إيجابيا في هذا المسار".

وكان هؤلاء قد تم أسرهم إبان الحرب التي شنها حفتر للسيطرة على طرابلس (غرب)، مقر الحكومة، في 4 أبريل 2019.

كما رحب رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، في بيان، بـ"عملية إطلاق سراح الأسرى بمبادرة لجنة حوار مدينة الزاوية".

واعتبر هذه الخطوة "مهمة في إطار المصالحة الوطنية، التي كان قد أطلقها المجلس الرئاسي الليبي منذ استلامه زمام أمور البلاد".

36 قائمة سجلت لخوض الاستحقاق وفق لجنة الانتخابات المركزية

إغلاق باب الترشح للانتخابات التشريعية الفلسطينية

عباس «يوبخ» رئيس «الشاباك» لطلبه عدم مشاركة «حماس» بالانتخابات

انتخابات فلسطينية سابقة

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، انتهاء فترة الترشح للانتخابات التشريعية المقرر عقدها في مايو المقبل. وقالت اللجنة، في بيان، إن "فترة الترشح لانتخابات المجلس التشريعي، التي بدأت منذ صباح 20 مارس ، انتهت".

وأشارت إلى أنها تلقت طلبات تسجيل 36 قائمة لخوض الانتخابات التشريعية. وأوضحت اللجنة، أنها قبلت حتى الآن، ترشح 13 قائمة، فيما لا تزال تدرس طلبات بقية القوائم.

وفي ساعة متأخرة ، سجلت حركة "فتح"، قائمتها الانتخابية، كما سجل القيادي المفصول من الحركة ناصر القدوة قائمته بالتحالف مع عضو اللجنة المركزية لـ"فتح"، مروان البرغوثي.

كانت حركة "حماس" قد سجلت قائمتها للانتخابات، تحت اسم "القدس موعدنا".

ومنتصف يناير الماضي، أصدر الرئيس محمود عباس، مرسوما حدد بموجبه مواعيد الانتخابات خلال العام الجاري: التشريعية في 22 مايو، والرئاسية في 31 يوليو ، والمجلس الوطني في 31 أغسطس. وأجريت آخر انتخابات تشريعية فلسطينية عام 2006 وفازت فيها حركة "حماس".

قالت قناة "كان" الإسرائيلية إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس "وبخ" رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك) نداف أرغمان، عندما طلب منه الأخير عدم إجراء الانتخابات البرلمانية بمشاركة حركة "حماس".

ولم تحدد القناة الرسمية الإسرائيلية موعد لقاء عباس وأرغمان، لكنها قالت إنه "جرى في رام الله وسط الضفة الغربية"، كما لم يتسن الحصول على تعقيب فوري من السلطة الفلسطينية حول ما أوردته القناة.

وقال عباس لأرغمان خلال اللقاء، بحسب المصدر ذاته: "أنا لا أعمل لديك، سأقرر ما إن كانت ستجرى انتخابات ومع من".

وفي 19 من الشهر الجاري، نقلت القناة ذاتها عن مصادر فلسطينية لم تسمها، إن الرئيس الفلسطيني التقى (مؤخرا) برئيس "الشاباك" في رام الله، لبحث إقامة الانتخابات البرلمانية ومشاركة "حماس" فيها.

ووفق مرسوم رئاسي سابق، ستجرى الانتخابات الفلسطينية على 3 مراحل خلال العام الجاري: تشريعية (برلمانية) في 22 مايو ، ورئاسية في 31 يوليو ، وانتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس.

تحالف انتخابي بين البرغوثي والقدوة للمنافسة في الانتخابات

اتفق قياديان بارزان في حركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس على تشكيل قائمة منفردة لخوض الانتخابات التشريعية المقررة في 22 مايو المقبل.

ويجمع الاتفاق بين عضو اللجنة المركزية لفتح المعتقل لدى إسرائيل منذ 2002 مروان البرغوثي والعضو السابق في اللجنة المركزية للحركة ناصر القدوة، الذي فصلته فتح من عضوية لجنتها المركزية والحركة في 11 مارس الجاري لتشكيله "الملتقى الوطني الديمقراطي" لخوض الانتخابات بقائمة منفردة.

وأعلن عضو الملتقى الوطني هاني المصري على حسابه في فيس بوك "الاتفاق على قائمة الحرية التي تجمع مروان البرغوثي مع الدكتور ناصر القدوة"، معرباً عن التطلع لإسهام القائمة في "التغيير الذي يحتاجه النظام السياسي الفلسطيني".

ومن المستبعد أن تشمل القائمة اسم مروان البرغوثي الذي يعتقد أنه يعتزم الترشح لانتخابات الرئاسة لينافس عباس الذي لم يعلن رسمياً الترشح حتى الآن.

يأتي ذلك فيما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية أن 28 قائمة انتخابية تقدمت بطلبات ترشح لانتخابات المجلس التشريعي.

وذكرت اللجنة أنها قررت قبول طلبات ترشح 8 قوائم انتخابية جديدة، ليبلغ عدد القوائم المقبولة إلى 13 قائمة، في انتظار دراسة بقية الطلبات.

يذكر أن باب الترشح لانتخابات المجلس التشريعي سيبقى مفتوحاً حتى منتصف هذه الليلة لتلقي طلبات الترشح الذي يقتصر على النظام التمثيل النسبي الكامل عبر القائمة الانتخابية.

4 دول عربية جديدة تعلن دعمها مساعي إنهاء أزمة سد «النهضة»

أعلنت 4 دول عربية، ، دعم المساعي الرامية إلى إنهاء أزمة سد "النهضة" الإثيوبي، واستمرار الحوار بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا لتجاوز الخلافات وتعثر المفاوضات.

جاء ذلك في بيانات منفصلة للكويت والإمارات والأردن وليبيا، غداة تحذير الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، من رد فعل يهدد استقرار المنطقة حال المساس بمياه مصر.

وحملت تصريحات الرئيس المصري، في طياتها أقوى لهجة تهديد لإثيوبيا منذ نشوب أزمة سد النهضة قبل عقد.

وأعربت الخارجية الكويتية، في بيان، عن تضامن بلادها مع مصر والسودان في مساعي لما لحل أزمة ملء وتشغيل سد النهضة، وجود ما الحثيثة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

وأوضحت أن "أمن مصر والسودان المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي".

فيما أكدت الخارجية الإماراتية، في بيان، اهتمام وحرص بلادها على استمرار الحوار الدبلوماسي البناء والمفاوضات المثمرة لتجاوز أية خلافات حول سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان.

وعبر حسابه بتويتر، قال أيمن الصفدي وزير خارجية الأردن بعد اتصال هاتفي مع نظيره المصري، سامح شكري: "نقف مع الأشقاء في حماية حقوقهم المائية، وندعم موقف مصر المستهدف التوصل لحل تفاوضي عادل لقضية سد النهضة".

فيما أكد رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، أن "الأمن المائي والقومي لمصر جزء من نظيره القومي الليبي".

وأضاف الدبيبة في تغريدة على حسابه تويتر: "ندعم الأشقاء في مصر والسودان فيما يتعلق بسد النهضة وندفع نحو الوصول إلى حل عادل للجميع".

فيما دعت منظمة التعاون الإسلامي في بيان ، إلى مواصلة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق شامل وعادل يحفظ حقوق ومصالح مصر والسودان وإثيوبيا. وأكدت المنظمة على ضرورة الحفاظ على الأمن المائي لكل من مصر والسودان .

المغرب: إحالة مشروع قانون استخدام «القنب الهندي» للبرلمان

أحالت الحكومة المغربية على البرلمان، مشروع قانون يقنن استخدام القنب الهندي في الأغراض الطبية والصناعية بالبلاد.

وأوردت الخبر منابر إعلامية محلية، ، منها موقع "هسبريس" المقرب من السلطة، فيما لم يعلن البرلمان الموعد المحدد للتصويت على مشروع القانون.

وفي 11 مارس الجاري، أعلنت الحكومة أنها "صادقت على مشروع قانون يقنن استخدام وزراعة القنب الهندي (مخدر الحشيش) في الأغراض المشروعة الطبية والصناعية".

وتم التصديق بعد تأجيله أسبوعين بسبب جدل أثاره مشروع القانون في الأوساط السياسية والشعبية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي.

ومطلع مارس الجاري، هدد عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة السابق، بالانسحاب من حزب "العدالة والتنمية"، قائد الائتلاف الحكومي، إذا وافق نواب الحزب في البرلمان على مشروع القانون.

وبحسب الدستور المغربي، يُحال أي مشروع قانون عقب تصديق الحكومة عليه إلى غرفتي البرلمان للتصويت، وفي حال التصديق، ينشر في الجريدة الرسمية ليدخل حيز التنفيذ.

ووفق المذكرة التقديمية لمشروع القانون، يطمح المغرب إلى جلب "استثمارات عالمية من خلال استقطاب الشركات المتخصصة في الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي في الأغراض الطبية والصناعية".

وأوضحت المذكرة، أن "تطوير الزراعات المشروعة للقنب الهندي كفيل بتحسين دخل المزارعين، وحمايتهم من شبكات التهريب الدولي للمخدرات، وجلب الاستثمارات العالمية؛ بهدف الاستفادة من مداخيل السوق الدولية لهذه النبتة".

وينص مشروع القانون على "إخضاع كافة الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي ومنتجاته لنظام الترخيص".

برلمان العراق يوافق على حل نفسه في 7 أكتوبر

برلمان العراق

صوّت مجلس النواب (البرلمان) العراقي، لصالح حل نفسه في 7 أكتوبر المقبل، تمهيدا لإجراء انتخابات مبكرة بعدها بثلاثة أيام.

وقالت الدائرة الإعلامية للبرلمان، في بيان مقتضب، إن "مجلس النواب صوت خلال جلسته على حل نفسه في تاريخ 7 / 10 / 2021، على أن تجرى الانتخابات في موعدها 10 / 10 / 2021".

وتنص المادة 64 من الدستور العراقي على أنه "لمجلس النواب القدرة على حل نفسه بناءً على طلب من ثلث أعضائه، أو من رئيس الوزراء بموافقة رئيس الجمهورية. وبعد حل البرلمان يقوم رئيس الجمهورية بالدعوة إلى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها 60 يوما. وتعد الحكومة في هذه الحالة مستقيلة، وتقوم فقط بممارسة تصريف الأعمال".

وكان من المفترض انتهاء الدورة البرلمانية الحالية عام 2022، إلا أن الأحزاب السياسية قررت إجراء انتخابات مبكرة، بعدما أطاحت احتجاجات شعبية واسعة بالحكومة السابقة، برئاسة عادل عبد المهدي، أواخر 2019.

وفي مايو الماضي، منح البرلمان الثقة للحكومة الحالية، برئاسة مصطفى الكاظمي، لإدارة مرحلة انتقالية حتى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وعلى مدى الدورات الانتخابية السابقة، ثار الكثير من الجدل بشأن نزاهة الانتخابات في بلد يعاني من "فساد مستشر على نطاق واسع"، وفق تقارير دولية، إضافة إلى وجود فصائل مسلحة نافذة. لكن حكومة الكاظمي تعهدت بإجراء عملية اقتراع نزيه تحت رقابة دولية، وبعيدا عن سطوة السلاح.

والانتخابات المبكرة المقبلة هي أحد مطالب احتجاجات شعبية تتهم الطبقة السياسية الحاكمة بالفساد وانعدام الكفاءة والتبعية للخارج.

متظاهرون يغلقون مؤسسات نفطية بالعراق

أغلق محتجون عراقيون، ثلاث مؤسسات نفطية في محافظة ذي قار (جنوب)، اعتراضاً على عدم تضمين فقرات في الموازنة الاتحادية تتيح لهم الحصول على فرص عمل.

وصوت البرلمان على الموازنة السنوية العامة، بإجمالي نفقات بلغ 129 تريليون دينار (نحو 88 مليار دولار).

ويأتي إقرار الموازنة بعد انقضاء 3 أشهر من السنة المالية الجارية، وسيجري تطبيقها بأثر رجعي.

وأبلغ شهود عيان مراسل "الأناضول" بأن "محتجين ممن يحملون شهادات متخصصة في مجال النفط أغلقوا، ، مداخل شركة نفط ذي قار ومصفاة النفط فيها، وشركة توزيع المنتجات النفطية، في خطوة تصعيدية".

وأوضح شهود العيان أن "المحتجين أضرموا النيران في إطارات المركبات أمام مداخل المؤسسات النفطية الثلاث، وطالبوا بالتدخل العاجل لإنصافهم في الموازنة، عبر توفير فرص عمل لهم".

وتضمنت الموازنة تثبيت العاملين بعقود موقتة في وزارة الكهرباء فقط، وعددهم 8641 شخصاً.

وتعد محافظة ذي قار إحدى البؤر الناشطة للاحتجاجات الشعبية، إذ يقطنها أكثر من مليوني شخص، ويحتج قطاع واسع من سكانها على سوء الإدارة وتردي الخدمات وضعف فرص العمل.